

الإدارة العامة للجمارك  
إدارة الشئون القانونية

تعليمات جمركية رقم ١٦ لسنة ٢٠٢٦

بشأن حظر استيراد وتصنيع أجهزة التكييف التي تعمل بوسيط التبريد (R22)

رئيس الإدارة العامة للجمارك :

بالإشارة إلى كتاب نائب الرئيس للشئون الإدارية والمالية والفنية إشارة رقم (أج / ن ر أ م ف / ٢٣٠١) المؤرخ في ١ مارس ٢٠٢٦ بشأن القرار الوزاري رقم (١٩ لسنة ٢٠٢٦) الصادر بتاريخ ٢٠٢٦/٢/٢٢ والمتضمن الآتي :-

قرر  
مادة أولى

يحظر استيراد أجهزة التكييف التي تعمل بوسيط التبريد (R22) .

مادة ثانية

استثناء من أحكام المادة الأولى يسمح باستيراد قطع غيار أجهزة التكييف التي تعمل بوسيط التبريد (R22) لمدة (عشر سنوات) اعتباراً من تاريخ صدور هذا القرار .

مادة ثالثة

يتم منح المصانع مدة ثلاث سنوات حتى يتسنى لهم تعديل خطوط إنتاجهم وبدء التصنيع باستخدام غازات تبريد بديلة .

مادة رابعة

على المسؤولين - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القرار، ويعمل به من تاريخ صدوره ، وينشر في الجريدة الرسمية .

لذا يرجى من السادة المدراء العلم والإيعاز للمختصين لديهم نحو العمل بموجب ما ورد في القرار الوزاري المذكور .

للعلم والعمل به

صدر بتاريخ : ٢٠٢٦/٣/٥

رئيس  
الإدارة العامة للجمارك

يوسف محمد بن خالد بن زبير النوفج  
رئيس مجلس الإدارة العامة للجمارك

نسخة إلى :-  
- الإدارات التوثيقية  
- رئيس فريق المشروع  
- إدارة السجل العام  
- ملف المحفوظات  
- مكتب العلاقات العامة وخدمة المواطن لنشر التعليمات الجمركية في الموقع الرسمي للإدارة العامة للجمارك  
- أ. بشائر الجزائري / ١٠٦٢٥٨

General Administration of Customs  
Office of The Vice President  
for Administrative, Financial  
and Technical Affairs



الإدارة العامة للجمارك  
مكتب نائب الرئيس  
للشؤون الإدارية والمالية والفنية

التاريخ: 1/3/2026

الإشارة: أ.ج. / ذرأ.م.ف / 230

السيد المحترم / رئيس الادارة العامة للجمارك

تحية طيبة وبعد ،،،

**الموضوع: قرار وزاري رقم (19) لسنة 2026**

بالإشارة إلى القرار الوزاري رقم (19) لسنة 2026 الصادر من وزارة التجارة والصناعة بشأن حظر استيراد وتصنيع أجهزة التكييف التي تعمل بوسيط التبريد R22 والمنشور في جريدة الكويت اليوم العدد 1780 المؤرخ 2026/3/1 .

وعليه نرى احالة الموضوع لإدارة الشؤون القانونية لإصدار تعليمات جمركية بصورة عاجلة

حيث يتم العمل بالقرار اعتبارا من تاريخ اليوم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

نائب الرئيس للشؤون الادارية والمالية والفنية

فاطمة حمزة عيسى القلاف  
نائب الرئيس  
للشؤون الادارية والمالية والفنية (1)

### قرار وزاري رقم (19) لسنة 2026

بشأن حظر استيراد وتصنيع أجهزة التكيف التي

تعمل بوسيط التبريد R22

وزير التجارة والصناعة:

بعد الاطلاع على:

- القانون رقم (43) لسنة 1964 في شأن الاسيراد،  
- والمرسوم بالقانون رقم (10) لسنة 1979 بشأن الإشراف على  
التجارة في السلع وتحديد أسعار بعضها والقوانين المعدلة له ولائحته  
التفصيلية،

- والمرسوم بقانون رقم (68) لسنة 1980 بإصدار قانون التجارة،  
والقوانين المعدلة له،

- القانون رقم (144) لسنة 2025 بإصدار قانون (نظام) التنظيم  
الصناعي الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية،  
- والمرسوم رقم (191) لسنة 2015 بشأن تنظيم وزارة التجارة  
والصناعة،

- والمرسوم رقم 73 لسنة 2024 بتشكيل الوزارة والمراسيم المعدلة  
له،

- كتاب الهيئة العامة للصناعة رقم (2025/312/2) بتاريخ  
2025/11/27 بشأن طلب حظر استيراد وتصنيع أجهزة التكيف  
التي تعمل بوسيط التبريد (R22)،

- كتاب الهيئة العامة للصناعة رقم (2025-1400) بتاريخ  
2025/8/17 بشأن حظر استيراد وتصنيع أجهزة التكيف التي  
تعمل بوسيط التبريد (R22)،

- وبناء على ما عرضه وكيل الوزارة،

- وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة،

قرر:

مادة أولى

يحظر استيراد أجهزة التكيف التي تعمل بوسيط التبريد (R22).

مادة ثانية

استثناء من أحكام المادة الأولى يسمح باستيراد قطع غيار أجهزة  
التكيف التي تعمل بوسيط التبريد (R22) لمدة عشر سنوات اعتباراً  
من تاريخ صدور هذا القرار.

مادة ثالثة

يتم منح المصانع مدة ثلاث سنوات حتى يتسنى لهم تعديل خطوط  
إنتاجهم وبدء التصنيع باستخدام خزانات تبريد بديلة.

مادة رابعة

على المسؤولين - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القرار، ويعمل به من  
تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

وزير التجارة والصناعة

أسامة خالد عبدالله يودي

صدر في: 5 رمضان 1447 هـ

الموافق: 22 فبراير 2026 م

• وعلى المرسوم رقم (73) لسنة 2024 بشأن تشكيل الوزارة  
والمراسيم المعدلة له،

• وعلى القرار الوزاري رقم (91) لسنة 2025 بشأن الأحكام  
المنظمة لشروط نقل المفتشين التجاريين لوظفي وزارة التجارة والصناعة  
العاملين في فرق الطوارئ (النوبات)،

• وعلى المذكرة المقدمة من مدير إدارة الرقابة التجارية،  
• وعلى مذكرة وكيل الوزارة رقم (M\_005175\_2026) بتاريخ  
2026/1/21،

• وعلى ما عرضه وكيل الوزارة،

• وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة،

• واستناداً للصلاحيات المخولة لنا،

قرر:

المادة أولى

تعديل عبوة توكيل قطاع الرقابة وحماية المستهلك لتصبح "مفتش عام الرقابة  
التجارية وحماية المستهلك" وذلك أيضاً وذلك في القرار الوزاري رقم (91)  
لسنة 2025 المشار إليه.

المادة الثانية

على المسؤولين - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القرار، وعلى كل نص  
يخالف أحكامه، ويعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة  
الرسمية.

وزير التجارة والصناعة

أسامة خالد عبدالله يودي

صدر في: 5 رمضان 1447 هـ

الموافق: 22 فبراير 2026 م